

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9373

الثلاثاء، 11 تموز/يوليه 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد كاريوكي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا/السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد بريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد فرانكا دانيشي
	سويسرا	السيدة شاندا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة أونانغا
	غانا	السيد أنياناه
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد دو بونو سانت كاسيا
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-20203 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالية أسماؤهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد برايس غرين، صحفي مستقل؛ والسيد جيفري أ. برودسكي، صحفي مستقل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد غرين.

السيد غرين (تكلم بالإنكليزية): اسمي برايس غرين، وأنا أعمل كمنسق وطالب دراسات عليا وناقد إعلامي مستقل. نشرت أعمالي منظمة Fairness and Accuracy in Reporting وأعدت نشرها وسائل أخرى، بما في ذلك Salon و Monthly Review Online. أنا أيضا مواطن أمريكي، وعليه أتحمّل المسؤولية عن أعمال حكومة بلدي ما دمت قادرا على التأثير فيها. ولكنني أمثل هنا أمام مجلس الأمن بالأصالة عن نفسي ولا أمثل أي حكومة أو منظمة. لقد دفعني عمل النقد الإعلامي ودراسة حرب أوكرانيا بشكل عام للتحقيق في هجوم نورد ستريم والاستجابة الدولية لذلك الحدث.

وللتذكير، بدءا من منتصف ليل 26 أيلول/سبتمبر 2022 تقريبا، اكتشفت سلسلة من التسريبات على طول مسار خطوط أنابيب نورد ستريم. وأشارت التقارير الواردة من خبراء الزلازل بوضوح إلى أن هذا الفعل كان نتيجة تخريب متعمد وليس حادثا. بالنسبة للمسؤولين الغربيين والخبراء والصحافة، الجاني معروف بوضوح: روسيا. وفورا وجهت العديد من المقالات والمسؤولين الحكوميين أصابع الاتهام إلى روسيا. ماذا كان تعليلهم لما دفع روسيا إلى تفجير خط أنابيبها؟ حسنا، حتى صحيفة نيويورك تايمز أقرت بأنه "لم يتضح سبب سعي موسكو إلى تدمير المنشآت التي كلفت شركة غازبروم ملايين الدولارات لبنائها

وصيانتها". لكن الصحافة سرعان ما انصاعت إلى تصور أن الهجمات كانت مجرد "رسالة تذكيرية من موسكو". ووفقا لمسؤولين غربيين وخبراء ووسائل إعلام، شنت روسيا هجوما على منشآتها لترهيب الغرب.

ومن ثم أثّرت كافة أنواع المشاكل بشأن إلقاء اللوم على روسيا. أولا، كانت تدفقات الغاز من روسيا نقطة ضغط رئيسية على أوروبا فيما يتعلق بدعمها لأوكرانيا. وتحفيف هذا الضغط سيضر بشدة - وقد أضر بالفعل - بالمصالح الاستراتيجية الروسية على تلك الجبهة. كما أدلت روسيا بالفعل بتصريحات تحت ألمانيا، التي كانت تعاني آنذاك من ارتفاع أسعار الطاقة، على رفع الجزاءات المفروضة على خط أنابيب نورد ستريم، قائلة إن الخططين يمكن فتحهما. والأهم من ذلك، نعم الآن أن المحقق الرئيسي، من السويد، طرح على الصحافة سؤالا بلاغيا، "هل أعتقد أن روسيا هي التي فجرت نورد ستريم؟ لم أعتقد ذلك قط. فهذا ليس منطقيا".

والمشكلة الأخرى في لوم على روسيا على الفور هي أن متهما واضحا مباشرة آخر، هو الولايات المتحدة، يتم تجاهله بالكامل تقريبا كمشتبه به محتمل. لماذا؟ كما سنرى، فإن الحجة الظرفية لتواطؤ الولايات المتحدة في الهجمات أقوى بكثير من الحجة فيما يتعلق بروسيا. لقد كانت استراتيجية الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على الدوام هي منع التكامل بين أوروبا الغربية وروسيا. كان ذلك واضحا في الأيام الأولى بعد الحرب، إذ أوضح أول أمين عام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)، اللورد هاستينغز إسماي، أن دور الناتو كمنظمة هو "إبقاء الروس خارج أوروبا، والأمريكان داخلها والألمان تحت السيطرة". لم يتغير ذلك حقا على مدى السنوات الـ 80 الماضية.

ومنذ الإعلان عن المشروع الثاني لنورد ستريم، بذلت ثلاث حكومات متعاقبة للولايات المتحدة قصارى جهدها لوقف خط الأنابيب، إذ عارضته إدارات أوباما وترامب وبايدن. حتى الأشخاص الذين يخططون للاستراتيجية العالمية للجيش أخذوا هذه الأشياء في الاعتبار.

نرى ذلك في دراسة أجرتها مؤسسة راند عام 2019. كانت الدراسة تبحث في طرق إجهاد روسيا وإخلال توازنها. وعلى وجه

الأنابيب تعرض للهجوم بناء على أوامر من جو بايدن ومجلس الأمن القومي التابع له، وردت في خطط سبقت الحرب. يقول المقال إن غواصين البحرية الأمريكية استخدموا مناورات BALTOPS التي أجرتها منظمة حلف شمال الأطلسي في حزيران/يونيه 2022 كغطاء لوضع متفجرات على خط الأنابيب الذي تم تفجيره بعد ثلاثة أشهر، في أيلول/سبتمبر.

وقد عارض محللون داخل مجتمع الاستخبارات مفتوحة المصدر، مشيرين إلى الاختلافات بين بعض السفن الواردة في مقال هيرش وما هو متاح في مجتمع الاستخبارات مفتوحة المصدر، لكن هيرش رد على هذا الانتقاد بالإشارة إلى أن العمليات السرية لن تترك على الأرجح أثرا يمكن للجمهور تعقبه.

وقد وُصف البيت الأبيض، من جانبه، مقال هيرش بأنه كذب بشكل كامل ومطلق، ولكن بالنظر إلى مصالح الولايات المتحدة في انفجارات خطوط الأنابيب هذه، فإن هذا النفي لا يتضمن أي معلومات. كانت هناك معلومات جمعها الباحثون، بمن فيهم الباحث السويدي أولا توناندر، يبدو أنها تؤكد عناصر مقال هيرش، ومع ذلك، على حد علمي، لم ينظر المحققون الغربيون بجدية في هذه الخيوط.

بعد نشر مقال هيرش، ظهرت قصة جديدة في الولايات المتحدة والصحافة الأوروبية، تزعم أن "مجموعة مؤيدة لأوكرانيا" كانت وراء الهجوم. وتدعي تلك التقارير، التي تشير إلى معلومات زعم أنها جمعت في التحقيق الألماني الجاري، أن قاربا صغيرا، أندروميذا، كان جزءا رئيسيا من مؤامرة تفجير خطوط الأنابيب. لكن بعض المحققين لا يزالون يشككون في الدور المحتمل لذلك القارب.

بيد أن لدى أوكرانيا، على غرار الولايات المتحدة، سببا كافيا للرجة في تدمير خط الأنابيب. ففي عام 2021، نشر وزراء أوكرانيا وبولنديون مقالا في بوليتيكو، بعنوان "نورد ستريم 2 أضر بالغرب بما فيه الكفاية. لقد حان الوقت للقضاء عليه".

جاء تأكيد هذه القصة من صحيفة واشنطن بوست، التي نشرت إضافة إلى مقال التسريبات المستمرة من خلال مجموعة تعارف على

التحديد، نظرت في أفضل السبل لاستغلال "نقاط الضعف والاضطراب الاقتصادي والسياسي والعسكري لروسيا". كما أوصت دراسة راند برؤية استشرافية أن تبدأ الولايات المتحدة "في تقديم المزيد من المعدات والمشورة العسكرية الأمريكية" لأوكرانيا من أجل "جعل روسيا تزيد مشاركتها المباشرة في النزاع والثمن الذي تدفعه مقابل ذلك". وفي الوقت نفسه، اعترفت الدراسة بأن "روسيا قد ترد بشن هجوم جديد والاستيلاء على المزيد من الأراضي الأوكرانية". ندرك الآن كيف سارت الأمور، لذلك من الواضح أن هذا جزء مهم من الخطاب فيما يتعلق بفهم ما يجري هناك. والأمر الأكثر صلة بمناقشة اليوم هو أن الدراسة تضمنت توصية بخفض صادرات الغاز الطبيعي الروسي وإعاقة توسعات خطوط الأنابيب. وأشارت الدراسة إلى أن "الخطوة الأولى ستشمل وقف نورد ستريم 2"، وأن الغاز الطبيعي من الولايات المتحدة وأستراليا يمكن أن يكون بديلا.

يجب أن أشير إلى أنه الآن، إذا نظر المرء إلى الدراسة على الإنترنت، فإنها تحتوي على تحذير من إساءة استخدامها من جانب آلة الدعاية الموالية لروسيا، ومع ذلك أعتقد أن مضمون الدراسة غني عن البيان، وينطبق الشيء نفسه على كلمات المسؤولين الأمريكيين وأفعالهم.

أتذكر أنه في بداية إدارة بايدن، أخبر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن الكونغرس أنه مصمم على فعل كل ما في وسعه لمنع اكتمال خط أنابيب نورد ستريم 2. وقالت وكالة وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند للصحافة: "إذا غزت روسيا أوكرانيا، بطريقة أو بأخرى، فإن خط أنابيب الغاز نورد ستريم 2 لن يمضي قدما". وفي شباط/فبراير، قال الرئيس بايدن للصحفيين، "إذا غزت روسيا، فلن يكون هناك نورد ستريم 2؛ سننهيها. أعدكم بأننا سنتمكن من ذلك". وبعد الهجوم، احتقل بلينكن ونولاند بتدمير خطوط أنابيب الغاز، ووصفاه بأنه فرصة هائلة.

في 8 شباط/فبراير، نشر الصحفي الأمريكي المخضرم سيمور هيرش مقالا رئيسيا، على موقعه الشبكي Substack، بشأن المسؤول عن الهجمات. استند المقال إلى مصادر مجهولة على دراية بالعملية، كان أحدها على استعداد لأن يُصدر بيانا علنيا. زعم المقال أن خط

ما دامت تعمل، يمكن للبحرية الأمريكية اكتشافها بواسطة نظام المراقبة المتكاملة السري للغاية تحت سطح البحر الذي يغطي جميع أنحاء العالم ولا يعرف عنه إلا القليل.“

لذلك، من المرجح أن الولايات المتحدة تعرف عما حدث أكثر مما تسمح بنشره. للتخمين، فإن الإجماع بين الصحافة والمسؤولين الغربيين هو أن الولايات المتحدة أو أوكرانيا كانت متورطة في الهجوم - وإذا كانت أوكرانيا متورطة في الهجوم، فمن المؤكد أنها حصلت على موافقة الولايات المتحدة.

ومن المرجح أن الجميع هنا يعرفون كل هذا، ولكن بالنظر إلى سلطة الولايات المتحدة في استخدام حق النقض ضد أي اقتراح في مجلس الأمن، فمن المرجح ألا تتغير الحالة قريباً على الإطلاق. إذن، ما الذي سيغير ذلك؟ الآن، أوجه تعليقاتي إلى أعضاء الصحافة الغربية - الصحفيون في سي إن إن، واشنطن بوست، نيويورك تايمز - وهي الدوريات والصحف الأمريكية الكبرى التي لديها الموارد والسلطة للتحقيق في الهجوم والمطالبة بردود من المسؤولين الأمريكيين. ولكن لم يكن هناك سوى عدد قليل جداً من التقارير التي تحلل الوضع فعلياً وتزن الأدلة بجدية، ولم يُطرح إلا عدد قليل جداً من الأسئلة على إدارة بايدين.

إن مقالاً من صحيفة نيويورك تايمز رمز للموقف العام للبلد. وقد كتبت أن "موجة من الحقائق الجديدة والروايات المتضاربة زرعت عدم الثقة فيما بين الحلفاء الغربيين". والأهم من ذلك أن صحيفة نيويورك تايمز تعترف بأن "الكشف عن المزيد قد لا يصب في مصلحة أحد". لن يصب في مصلحة أحد؟ هل هذا خطير؟ لقد تخلوا عن دورهم في محاسبة السلطة.

في الختام، لقد ترك الغرب هذه الحقائق تنطمس. وعلى الرغم من الأقاويل حول ما إذا كان الغواصون الأمريكيون أو الأوكرانيون هم الذين زرعو العيوب بالفعل أم لا، يبدو أن المحليين والمسؤولين في جميع أنحاء الغرب يتفقون على حقائق رئيسية - أن الهجمات نشأت فكرتها في الغرب، وكانت مناورات BALTOPS هي نقطة انطلاق

منصة الإنترنت "Discord". وفقاً لاعتراضات الاستخبارات الأمريكية للاتصالات الأوكرانية الرفيعة المستوى، كان زيلينسكي يدعو إلى اتخاذ خطوات أكثر جرأة ضد روسيا، بما في ذلك الهجمات على خطوط الأنابيب.

علمنا أيضاً أن الولايات المتحدة كانت تدرب الأوكرانيين على عمليات تحت سطح البحر مماثلة لتلك التي لا بد وأنها نُفذت ضد نوردي ستريم 2. ووفقاً للعديد من التقارير الإعلامية في الصحافة الغربية، نقلت وكالات الاستخبارات الهولندية معلومات حول هجوم أوكراني محتمل إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، التي حذرت ألمانيا بعد ذلك من هجوم محتمل. لذلك، وفقاً لمصادر رئيسية في الغرب، كان لدى الولايات المتحدة درجة من المعرفة المسبقة بالهجمات.

ومن بين التحقيقات الشاملة تحقيق أجراه الصحفي جيمس بامفورد، الذي أفاد بأنه من شبه المؤكد أن الولايات المتحدة تعرف عن الهجوم أكثر مما تعلن، سواء كانت هي التي نفذته الهجوم أو الأوكرانيين. ويجدر بنا أن نقف على بعض المقتطفات من تقريره:

"تراقب استخبارات الولايات المتحدة باستمرار روسيا ودول أخرى في الزمن شبه الحقيقي تقريباً من تحت أسطح البحار، بما في ذلك من تحت سطح بحر البلطيق، حيث كانت صفائف أجهزة الاستشعار الصوتية المربوطة بقاع البحر قادرة بالتأكيد على تحديد الوقت والموقع الدقيق لهذه الانفجارات الضخمة تحت سطح البحر."

ويضيف:

"والأهم من ذلك، أنه من خلال تحليل أصوات المحركات المميزة للسفن والغواصات والمركبات الغاطسة غير المأهولة تحت الماء التي تمر فوقها، في الأيام التي جرى فيها التخريب، من المحتمل أن استخبارات الولايات المتحدة تمكنت من أخذ "بصماتها" وتحديد جنسيتها وهويتها بالضبط. وفي حين أن جهاز الإرسال والاستقبال على متن السفينة يمكن إيقاف تشغيله، مما يجعله غير مرئي للسوائل، فإن محركاتها،

في المستقبل على الهياكل الأساسية الحيوية الدولية. ولذلك أناشد مجلس الأمن أن يضطلع بمهامه وسلطاته بموجب الميثاق من خلال إجراء تحقيق نزيه بشأن هذا العمل التخريبي.

لقد شاركت في أواخر شهر أيار/مايو في رحلة استكشافية مستقلة إلى جميع مواقع التفجيرات الأربعة لخطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2. وقد جُمعت صور ومقاطع فيديو التقطتها طائرات مسيرة تغوص تحت الماء وصور بالموجات الصوتية لخطي الأنابيب المتضررة خلال عملية التحقيق. ولم يطلع العامة على تلك الصور ومقاطع الفيديو من قبل، وهي تتيح لهم اكتساب فكرة متعمقة فريدة عن كميات المتفجرات المستخدمة في الهجوم وأنواع العبوات الناسفة وأماكن وضعها. وقد توصل الخبراء العسكريون والمدنيون من خلال تحليل البيانات التي جمعتها البعثة إلى استنتاجات حول الكيفية التي ألحقت بها الأضرار بخطي الأنابيب. ومن الجدير بالذكر أنه قد تبين عدم دقة التقارير السابقة التي تفيد باستخدام أكثر من 500 كيلوغرام من المتفجرات في كل موقع من مواقع التفجير الأربعة. واستنادا إلى تقاريري والنتائج التي خلصت إليها البعثة، تراوحت الكمية الفعلية للمتفجرات المستخدمة بين 10 و 50 كيلوغراما، ومن المرجح أن تكون أقرب من الحد الأدنى من هذا النطاق. ومع ذلك، لم تتمكن البيانات التي جمعتها البعثة أو ما اضطلعت به من عمل استقصائي حتى الآن من أن ينسب هذا العمل التخريبي بشكل قاطع إلى دولة قومية بعينها، وقد يكون مجلس الأمن وحده القادر على فعل ذلك. وبغية تحقيق ذلك الهدف، فإنني على ثقة بأن العديد من الناس في جميع أنحاء العالم سيرحبون بمساعدة المجلس في ذلك الصدد.

وعلاوة على ذلك، فقد حذر الاتحاد الأوروبي من أن

”أي تعطيل متعمد للهياكل الأساسية للطاقة في أوروبا

غير مقبول على الإطلاق وسيُقابل برد قوي وموحد“.

بيد أنه مهما كانت الإجراءات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتحديد هوية مرتكب الهجوم، فإنها لا تزال غير واضحة. وعلاوة على ذلك، فإنه من المعروف على نطاق واسع لأعضاء المجلس وعامة

للتك الهجمات، والولايات المتحدة تعرف أكثر بكثير مما تكشف عنه حاليا. ويتعين على مجلس الأمن والصحافة العالمية أن يفهما بجدية ويعالجا تلك الحقائق وآثارها.

لا تسعى وسائل الإعلام الغربية بجدية للحصول على إجابات في الوقت الحالي، والتميز بين الروايتين - ”الولايات المتحدة فعلت ذلك“ مقابل ”أوكرانيا فعلت ذلك“ - هو صرف للانتباه. إنه تمييز بلا جدوى. فكلتا الروايتين تشيران بوضوح إلى تواطؤ غربي ومؤامرة صمت، على أقل تقدير. وأحث مجلس الأمن، ولا سيما الصحافة الغربية، على استخدام سلطاتهما وصلاحيتهما الكبيرتين لإلقاء بعض الضوء على الحالة ومحاسبة الأفراد والمنظمات والدول التي قد تكون مسؤولة عن هذا العمل الإرهابي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غرين على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لمقدم الإحاطة الثاني الذي طلب الاتحاد الروسي مشاركته في الجلسة، السيد برودسكي.

السيد برودسكي (تكلم بالإنكليزية): اسمي جيفري برودسكي. وأنا الصحفي الوحيد الذي سافر إلى جميع مواقع التفجيرات الأربعة لخطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2 في بحر البلطيق. وقد كنت أحقق في العمل التخريبي الذي استهدف خطي أنابيب نورد ستريم لنقل الغاز منذ حدوثه في 26 أيلول/سبتمبر 2022. وأمثلُ أمام مجلس الأمن بالأصالة عن نفسي. أنا لا أمثل أي حكومة أو منظمة فيما سأدلي به من شهادة.

يشكّل الهجوم الذي استهدف خطي أنابيب نورد ستريم أخطر عمل إرهابي بيئي وأكبر حالة تخريب صناعي في التاريخ. وبموجب الفصلين الخامس والسادس من ميثاق الأمم المتحدة، يشكلّ صون السلم والأمن الدوليين ”وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها“ و”فحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي“ اثنين من المهام المنوطة بمجلس الأمن والسلطات المخول بها. ومن شأن تقديم مرتكب العمل التخريبي الذي استهدف خطي أنابيب نورد ستريم إلى العدالة الدولية وتعويض الأطراف المتضررة أن يعزز السلام والأمن الدوليين ويحد من الاحتكاك الدولي، فضلا عن تعزيز هدف منع شن هجمات

ومن المثير للاهتمام بصفة خاصة أن السويد كانت أول بلد يصل إلى مسارح الجريمة ويجري التحقيقات، بما في ذلك إزالة الحطام والمواد. في الواقع، أزال المحققون السويديون الحطام والمواد من مسارح الجريمة في مناسبتين على الأقل. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، عندما نشرت صحيفة Expressen السويدية صورا ومقاطع فيديو للتصديعات في أحد خطي الأنابيب، زاد اهتمام وسائل الإعلام بالعمل التخريبي مرة أخرى. وأغلق المحققون السويديون المنطقة بعد ذلك لعدة أيام وأجروا مزيدا من أعمال التحقيقات. ولا يزال من غير الواضح لماذا اتخذ المحققون السويديون هذا الإجراء وما هي المعلومات التي يمكن أن يقدمها ما أزالوه من حطام و مواد حول هذا العمل التخريبي. وحتى عندما تنشر البلدان الثلاثة النتائج التي توصلت إليها، إذا نشرت، لا يبدو أن السويد، على وجه الخصوص، ستخبر العالم بهوية المسؤول عن هذا العمل التخريبي. وكان المدعي العام السويدي قد قال في وقت سابق إن

”الغرض الرئيسي من التحقيق الأولي الذي تجريه السويد هو معرفة ما إذا كانت السويد أو الهياكل الأساسية السويدية قد استخدمت في الهجوم وما إذا كان هناك أشخاص ينبغي محاكمتهم بتهمة المشاركة فيه“.

وكان هذا مقتطفا من ترجمة إنجليزية لمقال نشر في صحيفة أوروبية في شهر أيار/مايو.

وتشكل عملية تخريب خطي أنابيب نورد ستريم واحدا من أخطر أعمال الإرهاب البيئي والتخريب الصناعي التي شهدتها التاريخ. هذا علاوة على أنها من بين أكثر الألغاز الجيوسياسية إلحاحا في عصرنا. فهل نكتفي بأن نبلغ مواطني العالم والشركات والبلدان العديدة المتضررة من هذا العمل التخريبي ما إذا كانت السويد أو الهياكل الأساسية السويدية قد استخدمت في الهجوم وما إذا كان هناك أشخاص ينبغي محاكمتهم بتهمة المشاركة في الهجوم؟ لا أعتقد ذلك. فلا بد من مساءلة الدولة أو الدول القومية أو المسؤولية عن هذا التخريب على انتهاكها للقانون الدولي. ويجب تحديد هوية الجناة وتقديمهم إلى

الجمهور أن ثلاثة بلدان - ألمانيا والدانمرك والسويد - قد أجرت تحقيقات حول هذا العمل التخريبي. ومع الأسف، لم تكشف أي من تلك البلدان عن نتائج تحقيقاتها، على الرغم من مرور تسعة أشهر على وقوع العمل التخريبي. وقد اتصلت شخصيا بالمحققين الألمان والدانمركيين والسويديين عدة مرات لأطلب منهم التعليق على تقاريري والنتائج التي خلصت إليها البعثة، لكنهم رفضوا التعليق. ولا يتضح لي لم تتشاطر تلك البلدان النتائج التي توصلت إليها مع الجمهور.

وربما يكون بحر البلطيق هو أكثر المناطق البحرية نشاطا وأشدها مراقبة في العالم. وكما أخبرني أحد البرلمانيين الأوروبيين:

”هل تعتقد أن هجوما إرهابيا كهذا، وقع في مياه دولية، في بحر تراقبه العديد من أنظمة المراقبة المختلفة ... يمكن أن يحدث دون أن يلاحظه أحد؟ من الصعب تصديق ذلك. فلم يحدث هذا الهجوم في المريح؛ لقد وقع في بحر البلطيق“.

وتمتلك البلدان الثلاثة أيضا دوافع اقتصادية كافية لنشر النتائج التي توصلت إليها. فقد كلف بناء خطي الأنابيب أكثر من 23 مليار دولار، وينتمي مالكوها ومشغلوها وأصحاب المصلحة فيها إلى عدد من البلدان. وجزء كبير من التضخم الذي تعاني منه الأسر والشركات الصغيرة في جميع أنحاء أوروبا ناجم عن نقص الغاز الطبيعي غير المكلف. وعانت القاعدة الصناعية الألمانية بشكل خاص من هذا العمل التخريبي، في ظل ارتفاع تكاليف التصنيع. فخط الأنابيب نورد ستريم 1 وحده قادر على توريد 58 في المائة من استهلاك الغاز السنوي في ألمانيا، في الوقت الذي تشير فيه إحدى الدراسات إلى أن ”الفائض التجاري الألماني الذي دام ثلاثة عقود تحول إلى عجز، مدفوعا بارتفاع أسعار الغاز“. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يخلف هذا العمل التخريبي أثرا بيئيا هائلا. وقد تسببت الانفجارات في ما يمكن أن يكون أكبر إطلاق في التاريخ لغاز الميثان، وهو غاز دفيئة أكثر قدرة على حبس الحرارة في الغلاف الجوي من ثاني أكسيد الكربون بـ 25 مرة، وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وحتى الآن، لم تظهر ألمانيا والدانمرك والسويد، مع الأسف، أي استعداد لمشاركة نتائج تحقيقاتها مع الجمهور.

ونداءاتنا العديدة. فلم تقدم ردا على الرسالة التي أرسلها رئيس وزراء الاتحاد الروسي، السيد ميشوستين، في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بشأن الحاجة إلى إجراء تحقيق شامل في الحادث بمشاركة ممثلين عن السلطات الروسية وشركة غازبروم. ولاهي قدمت ردا على المذكرات العديدة التي أرسلتها البعثات الروسية في هذا الصدد.

وقد استرعينا انتباه المجلس مرارا وتكرارا إلى أن رده برمته كان بمثابة عدم إجابات رسمية، مع رفض التعاون تحت ذرائع سخيفة للغاية وبعبء عن الواقع. وقد أتيحت لأعضاء المجلس فرصة رؤية ذلك بأنفسهم عندما تلقوا نسخا من مراسلاتنا مع سلطات الدانمرك والسويد وألمانيا، التي عممناها في المجلس في آذار/مارس (الرسالتان S/2023/193 و S/2023/223).

ونتيجة لجهودنا، يبدو أن ألمانيا والدانمرك والسويد بدأت تدرك أنها لا تتجاهل طلبات الاتحاد الروسي فحسب، بل إنها تتحدى أساسا رأي مجلس الأمن، الذي يتزايد وسط أعضائه، كما أظهرت مناقشاتنا خلف الأبواب المغلقة بوضوح، ارتباك واستياء متزايدين بسبب عدم وجود أي معلومات عن التقدم المحرز في التحقيقات الوطنية.

ونتيجة لذلك قررت برلين وكوبنهاغن وستوكهولم، بعد تلقي بطاقة صفراء أخرى من أغلبية أعضاء المجلس، إعداد الرسالة الجماعية التي وزعت أمس (S/2023/517). وللأسف فإن ذلك يذكرنا أيضا بعدم الرد ولا يمكن أن يحل محل إحاطة كاملة من جانبهم لأعضاء المجلس يمكننا أن نطرح عليهم بمقتضاها أسئلة تراكمت عليها أسئلة كثيرة.

وعلاوة على ذلك، فإن رسالتهم لا تكرر فقط التأكيد الكاذب بأن روسيا أُبلغت زعما بالتقدم المحرز في التحقيقات، بل إن اختيار الصياغة يشير أيضا إلى أن سلطات ألمانيا والدانمرك والسويد تحاول عمدا إعداد أعضاء مجلس الأمن لعدم توقع أي نتائج ملموسة من هذه التحقيقات. وفي أي حال، من المستحيل تحديد الموعد الذي تكتمل فيه. والأمر الأكثر دلالة هو اللغة المستخدمة في الجزء المخصص للتحقيق السويدي:

العدالة، كما يجب تعويض الأطراف المتضررة على النحو الواجب. لقد فقد الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم الثقة في المؤسسات الوطنية والدولية. ويحدوني الأمل في أن تساعد إدانة هذا العمل الإرهابي العالمي والإسراع بإجراء تحقيق بقيادة مجلس الأمن في هذه الجريمة العالمية الضخمة على استعادة بعض تلك الثقة المفقودة. إن العالم يراقب ويتوقع من مجلس الأمن أن يكشف حقيقة هذا العمل التخريبي ويتشاطرنا علنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد برودسكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الصحفيين

الأمريكيين المستقلين برايس غرين وجيفري برودسكي على إحاطتهما، اللتين قدما فيهما إلى مجلس الأمن حقائق موضوعية تحيط بعملية تخريب خطي أنابيب نورد سترين لنقل الغاز في بحر البلطيق في أيلول/سبتمبر 2022. وهما يؤكدان روايتنا للأحداث التي تقيّد ببساطة بأن ارتكاب هذه الجريمة يستحيل أن يتم بدون مشاركة مباشرة أو على الأقل دعم من جهة فاعلة من الدول. وما فتئنا نستعري انتباه مجلس الأمن إلى هذا الموضوع منذ شهور. ونلاحظ أنه أيا كان الشكل الذي يناقش به المجلس الموضوع، وبغض النظر عن مواقف الوفود بشأن مشروع القرار الذي اقترعناه (S/2023/212)، فقد أدان جميع أعضاء المجلس تقريبا الجريمة وأقروا بأهمية إثبات الحقيقة وتحديد الجناة. وفي نفس الوقت، حاول الزملاء الغربيون إقناع المجلس بأنه لا توجد قيمة مضافة في الجهود الدولية إلى أن تستكمل التحقيقات الوطنية التي تجريها برلين وكوبنهاغن وستوكهولم. وحثونا بإصرار على الانتظار حتى تكتمل تلك التحقيقات.

وقد انقضى الآن ما يقرب من 10 أشهر على التخريب، و 4

أشهر منذ التصويت على مشروع قرارنا. ولم تقدم أي معلومات إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي حتى يوم أمس. ورفضت السلطات الألمانية والدانماركية والسويدية بعناد تقديم أي رد واضح على طلباتنا

ونذكر أيضا بنشر نسخة معقولة للغاية من الأحداث من قبل الصحفي الاستقصائي الأمريكي سيمور هيرش. فقد استشهد لاحقا، بالرجوع إلى مصادر موثوقة، بمعلومات تفيد بأنه في أعقاب اجتماع آذار/مارس بين رئيس الولايات المتحدة جو بايدن والمستشار الألماني أولاف شولتس، صدرت تعليمات للمخابرات الأمريكية والألمانية بإعداد وتعزيز نسخة بديلة لوسائل الإعلام حول من فجر نورد ستريم. وبعد ذلك مباشرة بدأت المقالات تظهر بشكل جماعي في وسائل الإعلام الغربية، مدعية أن تدمير نورد ستريم يمكن أن يكون قد ارتكبه مجموعة صغيرة من شبه الهواة الذين ليست لديهم خبرة جادة ولا موارد كبيرة والذين لم تدعمهم أي دولة، وهذا على الرغم من حقيقة أن العديد من الخبراء المستقلين، بمن فيهم أولئك الذين تكلموا أمام مجلس الأمن، بما في ذلك اليوم، أوضحوا أنه لا يمكن لغير الخبراء القيام بعملية لتفجير خطوط أنابيب الغاز المحمية بأحدث التقنيات. وعلى أية حال، فإنه ليس شيئا لم تكن الدول الساحلية في هذه المنطقة على الأقل على علم به، خاصة وإن المنطقة تعتبر واحدة من أكثر المناطق مراقبة في العالم.

فكيف يمكن التوفيق بين هذا وبين التهديدات المتكررة ضد نورد ستريم من القيادة العليا للولايات المتحدة، التي عُبِّرَ عن تهديداتها أكثر من مرة؟ ولكن، بمجرد ظهور الحقائق غير المريحة، بدأ الأمريكيون وحلفاؤهم الأوروبيون في التدخل في التحقيق الدولي بكل طريقة ممكنة. وهي علاوة على ذلك، وخلافا لكثير من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، غير مهتمة بجهود التحقيق التي تبذل تحت رعاية الأمين العام. فهي ستكسب أكثر بكثير في حالة تتمتع فيها الدول الغربية بتقويض مطلق وإفلات مطلق من العقاب في إطار ما يسمى بالنظام القائم على القواعد المفروض على العالم بأسره والذي لا علاقة له بالقانون الدولي.

ونود أن نشدد على أن أي جهود للتغطية على التخريب في بحر البلطيق محكوم عليها بالفشل. ونتوقع من سلطات ألمانيا والدنمارك والسويد اتخاذ خطوات ملموسة لإجراء تحقيق موضوعي وشفاف في جميع ملابسات الحادث، بمشاركة إلزامية من سلطات التحقيق الروسية

”سيظهر التحقيق الجاري ما إذا كان يمكن الاشتباه في أي شخص في هذه الجريمة ومحاكمته لاحقا“.

فيستنتج من هذا الاقتباس أن السلطات السويدية لم تحدد منذ البداية هدف تحديد هوية الجناة. وفي هذا السياق، ليس هناك بالطبع أي شك في حتمية العقاب، وهو أمر لافت للنظر بشكل خاص بالنظر إلى أن السويد، كما سمعنا اليوم من أحد مقدمي إحاطتنا، كانت أول من وصل إلى مسرح الجريمة.

ويمكن تفسير التقاعس الواضح للسلطات الأوروبية بشيء واحد فقط: محاولات المماثلة لكسب الوقت من أجل التستر على هويات الجناة الحقيقيين الذين ارتكبوا الجريمة. وتشهد حملة التضليل المنسقة بشكل واضح في وسائل الإعلام الغربية ببلاغة على هذه النقطة في محاولاتهم نشر روايات سخيفة تماما للأحداث. وإن حاول بعض الصحفيين في وقت سابق الادعاء بأن روسيا نفسها هي التي فجرت خط الأنابيب - وهو خط أنابيب كان يعمل لمصلحتها - سيطر سرد خيالي آخر مؤخرا، وهو الادعاء بأن بعض المخبزين الموالين لأوكرانيا الذين يزعم أن لا علاقة لهم البتة بنظام كييف كانوا وراء الهجوم.

وإنه لأمر له دلالتة، في نفس الوقت، أن رئيس المخابرات الأوكرانية، كيريلو بودانوف، قال حرفيا ما يلي، في مقابلة حديثة له مع صحيفة التايمز، ردا على سؤال مباشر حول تورط السلطات الأوكرانية في حادث خط الأنابيب والهجمات الإرهابية الأخرى:

”إننا نفعل ذلك الآن ... نحن نستخدم أعمالا مباشرة. نستخدمها، ونحبها ... وكنا فخورين باستخدامها، ولا نخشى استخدامها في أي مكان في هذا العالم ضد أي كان على الإطلاق“.

ولكن صادقين. إن تبجح زعماء نظام كييف لا يوحي بالنقطة. إنهم مستعدون لنسب الفضل لهم في أي إنجازات لا شيء سوى تحويل التركيز بعيدا عن إخفاقات الجيش الأوكراني على الجبهة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان داخل أوكرانيا التي تحدث في سياق تعزيز ديكتاتورية زيلينسكي.

وهذه الأعمال، علاوة على أنها خطر على سلامة الملاحة البحرية والجوية، كانت مصدرا كبيرا لتلوث الحياة البحرية المحلية، مع ما قد يترتب عن ذلك من عواقب مدمرة على المناخ، إذ تطلق مئات الملايين من الأمطار المكعبة من الغاز في الغلاف الجوي. ويجب منع هذه الأعمال، في خضم بيئة جغرافية سياسية عالمية بالغة التعقيد، من مفاجمة التوترات على أي من الجانبين أو التسبب في أعمال لا تحمد عقباها.

ولجميع الأسباب المذكورة آنفا، أدانت إكوادور هذه الأعمال في عدة مناسبات وتواصل دعوة جميع دول المنظمة إلى التحلي بأقصى قدر من الحكمة وضبط النفس. وعلاوة على ذلك، سنواصل الاسترشاد بالإحاطة التي قدمتها في 21 شباط/فبراير (انظر S/PV.9266) وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، التي دعتنا إلى تجنب التكهنات وأي اتهامات لا أساس لها من الصحة يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في المنطقة وتعمق البحث عن الحقيقة. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدنا، الذي كان قد أعرب بالفعل في آذار/مارس عن تأييده للتحقيقات الجارية في الدانمرك وألمانيا والسويد، استمرار تلك التحقيقات الرامية إلى تحديد ما حدث.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): هذه هي المرة الثالثة في أقل من شهر التي تطلب فيها روسيا عقد اجتماع بشأن هذا الموضوع، دون أي تطورات جديدة تبرر ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، لا يسعنا إلا أن نسلط الضوء على التناقض بين القلق العميق الذي أعرب عنه الاتحاد الروسي إزاء الهجوم المفترض على البنية التحتية الأوروبية الحيوية وسلوكه، يوما بعد يوم، وهو يواصل ضرباته على البنية التحتية المدنية الأوكرانية الأساسية. لذلك لدينا كل الأسباب للشك في صحة نهج روسيا. ومرة أخرى، من الواضح أن روسيا تسعى إلى تحويل انتباه المجلس والمجتمع الدولي.

وقد أعربت فرنسا بوضوح عن قلقها في أعقاب الانفجارين تحت الماء في خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 في بحر البلطيق، في 26 أيلول/سبتمبر 2022. وفي ظل رئاستنا اجتماع مجلس الأمن في

والأطراف المعنية الأخرى. وفي غضون ذلك، نحتفظ بالحق في إجراء تحقيقنا الخاص.

وقد أخطنا علما، في هذا السياق، بما ورد في رسالة سلطات ألمانيا والدانمرك والسويد (S/2023/517) من أن الوصول إلى مسرح الجريمة مفتوح حسب زعمهم. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نفترض أن سلطات تحقيقنا وخبرائنا يمكنهم أن يفحصوا مسرح الجريمة بشكل مستقل في أي وقت كجزء من الإجراءات الجنائية التي بدأها مكتب المدعي العام للاتحاد الروسي عملا بمبادئه المتعلقة بأعمال الإرهاب الدولي.

وسيواصل الاتحاد الروسي إثارة مسألة تخريب نورد ستريم في المجلس إلى أن يتم التعرف على مرتكبيه ومحاسبتهم. والرسالة المذكورة اليوم لا تدع مجالا للشك في أن هذا ليس هدفا تسعى التحقيقات الوطنية الثلاثة إلى تحقيقه. غير أننا سنستخدم جميع الوسائل المتاحة لنا لكفالة تحقيق هذا الهدف. ونثق في أن زملاءنا ذوي التفكير البناء في مجلس الأمن والأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي سيدعمون جهودنا. ونحن منفتحون على التعاون في هذا المجال.

ويجب على المجلس أن يوضح أن الجرائم المرتكبة ضد الهياكل الأساسية لخطوط الأنابيب العابرة للحدود، التي تشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين، لن تمر من دون عقاب. وعندئذ فقط يمكننا أن نمنع تكرار هذه الجرائم التي يمكن أن تقع أي دولة ضحية لها.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): لقد استمعت باهتمام إلى مقدمي الإحاطتين. كما قرأت بعناية الرسالة المشتركة الواردة من السويد وألمانيا والدانمرك الواردة في الوثيقة S/2023/517 المؤرخة 10 تموز/يوليو 2023، ومرفقها، التي تقدم فيها معلومات عن كل تحقيق وطني على حدة. وتبين هذه المعلومات الطابع المعقد للتحقيقات التي تشمل، في جملة أمور، الجوانب التقنية والعلمية واللوجستية.

ومن الواضح أن الانفجارات التي وقعت في خطي أنابيب الغاز تحت الماء نورد ستريم 1 و 2 في بحر البلطيق كانت نتيجة لأعمال تخريبية، ونكرر التأكيد على أنه لا يوجد ما يبرر شن هجمات على البنية التحتية المدنية الأساسية، بما في ذلك البنية التحتية للطاقة.

التحقيقات الوطنية، نحث على التعاون بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم مشغلو خطوط الأنابيب، بهدف التوصل إلى سرد واحد بشأن الظروف التي أدت إلى الحادث المؤسف.

وأود أن أختتم بياني بتكرار نداءاتنا السابقة إلى جميع المعنيين بممارسة ضبط النفس ضد الإجراءات الانفرادية التي قد تضر بالسلام.

السيد فرانكا دانيشي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على آرائهم وتقييماتهم. وأحيط علماً أيضاً بالرسالة التي عممتها أمس ألمانيا والدانمرك والسويد (S/2023/517).

فور وقوع انفجارات خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 في أيلول/سبتمبر الماضي، أعربت البرازيل، وكذلك أعضاء آخرون في المجلس، عن قلقهم العميق إزاء ما كان يشكل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين. ونرى أن من الضروري تحديد المسؤولين ومحاسبتهم على أعمالهم. ولهذا السبب، أيدنا في آذار/مارس الماضي اقتراحا ببدء تحقيق دولي، تتسقه الأمم المتحدة، دعماً للجهود التي تبذلها السلطات الوطنية.

ونذكر أن ألمانيا والدانمرك والسويد تجري تحقيقات بشأن الحادث. ونثق بموضوعيتها وننتظر الكشف عن المعلومات التي قد تلقي الضوء على ذلك العمل التخريبي، الذي أسفر عن خسائر اقتصادية هائلة وأضرار بيئية. وتشدد البرازيل على أهمية الكشف عن استنتاجات التحقيقات الجارية في أقرب وقت ممكن. وتثير عواقب الحادث قلق المجتمع الدولي، لا سيما بالنظر إلى نشر وسائل الإعلام لتقارير وروايات غير مؤكدة عن الأحداث.

وننتهم الحاجة إلى السرية والوقت لإجراء الإجراءات بشكل صحيح. لكن عدم وجود استجابات بعد 10 أشهر تقريبا من الانفجارات، قد أثار القلق وعمق التوترات، حتى فيما بين أعضاء المجلس. ونشجع على زيادة التعاون بين الدول المتضررة بشكل مباشر وبذل جهود إضافية لمنع المعلومات المضللة وضمان معرفة نتائج التحقيقات قريبا، مع الشفافية الواجبة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر مقدمي الإحاطات، السيد برايس غرين والسيد جيفري بروفسكي، على معلوماتهم المستكملة الهامة والثاقبة.

30 أيلول/سبتمبر لمناقشة نفس المسألة (انظر S/PV.9144). وتقييمنا لا يزال هو نفسه. والأحداث خطيرة ويجب أن تؤخذ على محمل الجد.

وبدأت ألمانيا والدانمرك والسويد تحقيقات. ونظرا لطبيعة أعمال التخريب التي ارتكبت وطابعها غير المسبوق، من المفهوم أن تلك الإجراءات معقدة وقد تستغرق بعض الوقت. وليس لدينا سبب للشك في جدية الإجراءات. كما يجب إكمال التحقيقات. وأود أن أشكر تلك البلدان الثلاثة على الرسالة المشتركة التي قدمت أمس إلى رئاسة المجلس (S/2023/517)، والتي تتضمن معلومات مستكملة عن تلك التحقيقات.

وقد يكون من المفيد تذكير روسيا بأن التحقيقات الجارية تجري وفقا للمبادئ الأساسية لسيادة القانون. والسلطات القضائية الألمانية والدانمركية والسويدية مستقلة، وأكرر، مستقلة، والتحقيقات الجارية لا تخضع للتدخل السياسي.

السيد أنيانا (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على آرائهم بشأن هذا البند من جدول الأعمال. ونحيط علماً أيضاً بالرسالة المشتركة التي قدمتها ألمانيا والدانمرك والسويد بشأن التطورات المتصلة بتحقيقاتها الوطنية الجارية بشأن تخريب خطوط أنابيب نورد ستريم (S/2023/517).

ولا تزال غانا تشعر بقلق عميق إزاء تخريب خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 في أيلول/سبتمبر الماضي، نظرا للأثار على البيئة البحرية والمخاطر الاقتصادية والإنسانية والأمنية المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن تدمير هذه البنى التحتية الحيوية ذات الطابع العابر للحدود. ولذلك، فإننا نواصل دعماً للتحقيقات الوطنية الجارية التي تجريها البلدان المعنية، ولا سيما الدانمرك والسويد، اللتان وقع الحادث في منطقتيهما الاقتصاديتين الخالصتين، فضلا عن ألمانيا.

وبالنظر إلى الاهتمام المستمر من جانب المجتمع الدولي بهذه المسألة، فإننا نشجع على تقديم معطيات مستكملة متكررة ومعلومات متاحة بسهولة عن حالة التحقيقات لتوضيح الوقائع والمساعدة على تحديد ضرورة أو عدم ضرورة إجراء عملية تحقيق دولية. وريثما تنتهي

لقد مر عام تقريبا منذ وقوع الحادث الخطير في بحر البلطيق في أيلول/سبتمبر 2022. وعلى الرغم من الفهم السائد بأنه كان فعلا عملا تخريبيا وأن انتهاكا خطيرا للقانون الدولي قد حدث، فإننا ما زلنا نبحث عن إجابات يمكن أن تقضي إلى استجلاء الحقيقة.

إن موزامبيق، من حيث المبدأ والسياسة، لا تتغاضى عن التدمير المتعمد واستخدام البنى التحتية الحيوية وعبر الوطنية كسلاح، مثل خطوط أنابيب نورد ستريم. ونتمسك بهذا الرأي انطلاقا من الروح التي أدت إلى اتخاذ القرار 2341 (2017)، الذي يهدف إلى حماية البنية التحتية الحيوية من هذه الهجمات.

خلال ما يقرب من 10 أشهر واصلت الانفجارات تحت الماء تدمير خطوط أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 في بحر البلطيق. ولا يمكن إنكار تأثير تسرب غاز الميثان الناتج عن ذلك على النباتات والحيوانات والبيئة البحرية.

وتحيط غابون علما بالتحقيقات التي تجريها ألمانيا والدانمرك والسويد. لقد عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة في 27 حزيران/يونيه لدراسة المسألة والآن نجتمع لمناقشتها مرة أخرى. يكرر بلدي الإعراب عن قلقه العميق إزاء الهجمات على البنية التحتية المدنية ويدعو الأطراف المتصارعة إلى احترام الصكوك القانونية الدولية التي تحمي المدنيين والبنية التحتية المدنية من أي هجوم مسلح. ونكرر دعوتنا إلى الحوار والتشاور لإيجاد حل سياسي ودبلوماسي لهذه الأزمة.

السيد دو بونو سانت كاسيا (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): تكرر مالطة إدانتها القوية للعمل التخريبي الذي وقع في أيلول/سبتمبر مستهدفا خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2. إن هذه الأفعال تشكل تهديدا خطيرا لأمن الطاقة والاستقرار الإقليمي. كما نكرر تأكيد موقفنا الثابت في رفض أي إخلال بالبنية التحتية الحيوية للطاقة. علاوة على ذلك شكلت حوادث تسرب الميثان اللاحقة خطرا كبيرا على البلدان المعنية وعرضت للخطر مسارا هاما لنقل مورد حيوي من موارد الطاقة. كما سببت ضغوطا إضافية على البلدان النامية وأسواق الطاقة العالمية التي تأثرت سلبا بالعدوان الروسي على أوكرانيا. ويذكرنا هذا الحادث بضعف البنية التحتية الحيوية للطاقة.

وكما ذكرنا من قبل فإننا نؤيد ونثق في التحقيقات الجارية التي تجريها الدانمرك وألمانيا والسويد. ولا يساورنا شك في أن تلك التحقيقات ستكشف وتثبت حقيقة هذا العمل المتعمد.

ننا على علم بالتحقيقات في الحادث التي تجريها السلطات المختصة في ثلاث ولايات قضائية وطنية - ألمانيا والسويد والدانمرك. ونحيط علما أيضا بالتزامها بعملية عادلة ونزيهة لإثبات حقيقة ما يبدو أنه عمل تخريبي متعمد. إن من الصواب أن يظل مجلس الأمن على علم بنتائج التحقيقات الثلاثية، الأولية أو غيرها بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن السلم والأمن الدوليين. وبما أن الأمر يتعلق ببنية تحتية ذات امتداد عابر للحدود الوطنية وملكية دولية فإن من العدل والمطلوب البحث عن إجابة لما حدث. وتؤيد موزامبيق - بوصفها بلدا يستثمر بكثافة في بنية تحتية منظمة للطاقة لأغراض تنميتها وتنمية منطقتنا بأسرها - اختتام التحقيقات بصورة موضوعية ونزيهة ومهنية في الحادث على وجه السرعة.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): لقد أحطت علما بالإحاطتين اللتين قدمهما السيد غرين والسيد برودسكي.

كما ذكرنا في الماضي، فإننا نشعر بالقلق إزاء أعمال التخريب المزعومة ضد خطي أنابيب الغاز نورد ستريم 1 و 2 مما أدى إلى تسرب غاز يبعث على القلق في أيلول/سبتمبر. وأكرر إدانة سويسرا لأي أعمال تخريبية للبنية التحتية الحيوية بما في ذلك البنى التحتية للطاقة والعواقب السلبية التي ربما تترتب عنها لإمدادات الطاقة في البلدان واقتصاداتها وبيئتها. ونرحب بالمعلومات الواردة في الرسالة المشتركة المؤرخة 10 تموز/يوليه الموجهة من السويد وألمانيا والدانمرك

المسبق على نتائجها. ومنتظر اختتامها على وجه السرعة والإبلاغ الشفاف عن النتائج التي تتوصل إليها فضلا عن تحديثاتها في الوقت المناسب عند الاقتضاء.

في الختام تأخذ دولة الإمارات العربية المتحدة الهجمات على البنية التحتية الحيوية العابرة للحدود على محمل الجد. ويجب عدم التسامح معها إطلاقا ونتطلع إلى محاسبة المسؤولين عنها.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): كنا نود أن تكون النسخة الموجزة من بياننا اليوم إشارة إلى آخر بيان أدلينا به بشأن هذه المسألة قبل أسبوع أو نحو ذلك نظرا لعدم وجود مستجدات بشأن هذه المسألة. لكن وبما أننا هنا أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولاً، لقد قلناها مرات عديدة وسنكررها مرة أخرى، وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء العمل التخريبي الواضح لخطي الأنابيب نورد ستريم 1 و 2 في المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين للدانمرك والسويد في بحر البلطيق. إن هذه الأفعال غير مقبولة. ونكرر تأييدنا للتحقيقات التي بدأتها السلطات الوطنية في ألمانيا والدانمرك والسويد لتحديد حجم الضرر ومصدره فضلا عن تحديد الجناة المحتملين. ونرحب بالرسالة المشتركة الصادرة عنهم بالأمس (S/2023/517) التي تشير إلى استمرار التحقيقات. ولدينا ثقة كاملة في موضوعيتها وشمولها. إن لدى البلدان الثلاثة التي تجري التحقيقات مؤسسات قضائية فعالة وسجلا لا جدال فيه في سيادة القانون.

ثانياً، هذه هي الجلسة الثالثة بشأن هذه المسألة وقد طلبت روسيا عقدها روسيا بحماس في أقل من شهر. ومن الواضح أن عمليات التحقيق هذه معقدة وتحتاج إلى وقت كما تؤكد الرسالة. وفي الوقت الحالي، تعجّ الإنترنت بجميع أنواع المعلومات والتضليل الإعلامي والمعلومات المغلوطة، بما في ذلك النظريات المبهجة التي يروج لها الصحفيون المستقلون وغير المستقلين - وخاصة أولئك الذين لديهم رفاهية استخدام حريتهم كما يحلو لهم.

إننا جميعاً نريد أن نرى النتائج، لكن يجب أن نتحلى بالصبر ومنتظر استنتاجات التحقيقات الجارية. لذا فإن إدراج هذه المناقشة

إن من الأهمية بمكان كفاءة استكمال تلك العمليات الوطنية دون أي تدخل خارجي. ولدينا ثقة كاملة في نزاهتها ومصداقيتها. وكما نعلم جميعاً فإن تحقيقات بهذا الحجم ستستغرق وقتاً.

إن الادعاءات المستمرة بأن تسعة أشهر كان ينبغي أن تكون كافية للتحقيق وإثبات الحقيقة بشأن هذه المسألة لا أساس لها من الصحة. فمثل هذه التلميحات لا تقربنا أكثر من الحقيقة ولا تؤدي إلا إلى إثارة شكوك لا أساس لها من الصحة علاوة على انعدام الثقة بين الدول.

في الختام، نكرر تأكيد موقفنا الثابت بأن إجراء مزيد من التحقيقات في هذه المرحلة ربما يعرقل التقدم المحرز وربما تكون له آثار عكسية على العمليات الجارية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تؤكد الإمارات العربية المتحدة مجدداً إدانتها القاطعة لأعمال التخريب التي وقعت في أيلول/سبتمبر واستهدفت خطي أنابيب نورد ستريم 1 و 2 في بحر البلطيق. إنها تشكل تهديداً للأمن والاستقرار والرخاء على الصعيد الدولي، كما تعطل بشكل خطير أسواق الطاقة العالمية التي تعتمد على التعاون الدولي وتسبب أضراراً بيئية كبيرة. لذا فإنها تقتضي الاهتمام الجاد من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، نؤكد احترامنا ودعمنا للتحقيقات الوطنية الجارية من قبل السلطات المختصة في جميع البلدان المعنية ونواصل رصد التقدم المحرز فيها. ونلاحظ أيضاً الاهتمام الدولي المتزايد بهذه المسألة ونسلم بالمصالح المشروعة المعرضة للخطر. وعليه نشجع التعاون بين جميع البلدان والكيانات ذات الصلة. وفي هذا السياق، نرحب بالمعلومات المستكملة عن التحقيقات التي قدمتها إلى المجلس ألمانيا والدانمرك والسويد إلى المجلس من خلال رسالتها المشتركة المؤرختين 21 شباط/فبراير (S/2023/126) و 10 تموز/يوليه (S/2023/517) الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن. ونعرب عن تقديرنا لزيادة تبادل المعلومات الواردة في رسالة الأمس. وبما أن التحقيقات لا تزال جارية، فإن من الضروري الامتناع عن الحكم

للاقتصاد. كان ذلك في الشهر الماضي. إن تكلفة الحرب، بما في ذلك بالنسبة لروسيا نفسها، تزداد كل ساعة وكل يوم.

لذلك - وستكون هذه نقطتي الأخيرة - بدلاً من الدعوة إلى عقد جلسات بشأن خط أنابيب نورد ستريم وإضاعة وقت المجلس في التسييس غير المجدي لعملية تحقيق جارية، يمكن لروسيا أن تكون أكثر فائدة وإنتاجية إذا وضعت حداً للحرب في أوكرانيا وانخرطت بجدية في الدبلوماسية، بدءاً بانسحاب كامل لقواتها من أراضي أوكرانيا.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد استمعت إلى الإحاطتين اللتين قدمهما مقدما الإحاطتين. وقرأت أيضاً الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ألمانيا والسويد والدانمرك (S/2023/517).

لقد وقع انفجار خط أنابيب نورد ستريم منذ ما يقرب من 10 أشهر. وقد أجرى مجلس الأمن عدداً من المناقشات بشأن هذه المسألة بصيغ مختلفة. وحددت الصين بالفعل موقفها بشكل شامل. وسأكتفي اليوم بالتشديد على ثلاث نقاط:

أولاً، لا يشكل انفجار خط أنابيب نورد ستريم تهديداً مباشراً لسلامة البنية التحتية عبر الوطنية فحسب، بل له أيضاً تأثير سلبي على البيئة الإيكولوجية وسلامة الشحن في المناطق البحرية ذات الصلة. ومن الضروري اعتماد نهج مسؤول فيما يتعلق بأمن المنطقة وتنميتها بإجراء تحقيق مستقل ومهني في الحادث وضمان أن تكون استنتاجاته موضوعية ونزيهة وذات حجية ويمكن أن تصمد أمام اختبار الزمن.

ثانياً، ما فتئت البلدان المعنية تجري تحقيقات خاصة بكل بلد في انفجار خط أنابيب نورد ستريم منذ بعض الوقت. ومع ذلك، لم يصدر بيان واضح بعد تأخير كبير. وكلما طال التأخير، زادت صعوبة جمع الأدلة والتأكد من الحقيقة. وكلما زادت الشكوك والتكهنات، قلّت مصداقية نتائج التحقيقات. وتعتقد الصين أن أفضل طريقة للاستجابة لشواغل المجتمع الدولي هي إعلان نتائج التحقيق في أقرب وقت ممكن، حتى وإن كانت مجرد نقطة بارزة.

باستمرار في جدول أعمال مجلس الأمن يرقى إلى مستوى الضغط السياسي والمناورة لتحويل الانتباه عن مسائل أخرى. إن تسييس عملية التحقيق والضغط المصطنع المطبق عليها بالخطب الرنانة الساخنة لا يساعدان في ما نريده جميعاً من تسريع للعملية.

ثالثاً، بينما نريد جميعاً أن نعرف الحقيقة بشأن أعمال التخريب، فإن الهوس بإفراء هذه المسألة بعينها هو أمر مثير للسخرية ومنافٍ للعقل في الوقت الذي تشن فيه روسيا، منذ أكثر من 500 يوم، حرباً عدوانية لا ترحم ولا مبرر لها على جارتها، مع ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية واقتصادية مدمرة. واليوم، كما هو الحال في كل عام في 11 تموز/يوليه، نحى ذكرى الإبادة الجماعية في سريرينتسا. ولا يزال حجم تلك المأساة ووضاعتها يجثمان على صدورنا بعد 28 عاماً. إنني لا أذكرها لأنها تستحق أن نتواضع في إحياء ذكراها فحسب، بل أيضاً لأنها حدثت خلال أحدث حرب وقعت في أوروبا، وقد التزمنا بعدم السماح لتلك الأحداث المأساوية بأن تتكرر.

ولهذا السبب أصرّ على أنه عندما يتعلق الأمر بمسألة الحرب في أوكرانيا، فهناك مسائل أكثر أهمية وذات تبعات أهم يتعين أن تحظى باهتمامنا على أساس يومي وينبغي أن تحوز عليه، مثل قتل أكثر من 9 000 مدني بريء، منهم 500 طفل؛ وكافة أنواع الجرائم الخسيسة التي ارتكبتها الجيش الروسي؛ والتدمير المتعمد للمناطق السكنية بموجات من الطائرات الانتحارية الإيرانية المسيرة التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني؛ وترحيل آلاف الأطفال الأوكرانيين قسراً إلى روسيا ووضعهم للتبني؛ والحجم والتكلفة المخيفان للتدمير المتعمد للبنية التحتية المدنية؛ وسحق الاقتصاد في أوكرانيا.

يقدّر تقييم مشترك أجرته الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وحكومة أوكرانيا أن تكلفة إعادة الإعمار والتعافي في أوكرانيا قد ارتفعت إلى 411 بليون دولار. ويخلص التقرير إلى أن الأضرار المباشرة التي لحقت بالمباني والبنية التحتية تصل إلى أكثر من 135 بليون دولار. وأكثر المجالات تضرراً هي الإسكان والنقل والطاقة والتجارة والصناعة والزراعة - وبعبارة أخرى، العمود الفقري

أراضيها. وتتجاهل روسيا الآن الولاية القضائية للسلطات الوطنية المختصة التي تجري التحقيقات وتختتمها داخل مناطقها الاقتصادية الخالصة. كما تزعم روسيا أنها تريد إجراء تحقيق محايد، طالما أن هذا التحقيق يدعم اتهامات روسيا الزائفة بأن الولايات المتحدة كانت وراء الهجمات. وندحض مرة أخرى بشكل قاطع أي ادعاءات بأن الولايات المتحدة تتحمل أي مسؤولية عن تلك الهجمات.

وبينما تواصل روسيا إيماءاتها المسرحية المعبرة عن القلق وشواغلها الانتقائية فيما يتعلق بحماية البنية التحتية الحيوية، فإنها تدمر مدناً بأكملها بهجمات لا ترحم ضد أوكرانيا. وهي تستورد طائرات مسيرة من إيران في انتهاك صارخ للقرار 2231 (2015) وتنتشرها في هجمات تقتل المدنيين في أوكرانيا. إن مخطط روسيا هنا بسيط: إرباك المجلس بجلسات حول قضية خط أنابيب نورد ستريم، وتقويض التحقيقات الجارية وصرف الانتباه عن هجماتها المستمرة ضد محطات الطاقة والمستشفيات والمدارس والمباني السكنية في أوكرانيا.

يجب أن يتاح للتحقيقات الوطنية الجارية المجال للقيام بعملها. وينبغي للمجلس أن يرفض عقد الجلسات المتكررة التي لا غرض لها سوى إضاعة الوقت ونشر المعلومات المضللة وصرف الانتباه عن حرب الكرملين العدوانية التي لا يمكن تبريرها ضد أوكرانيا.

السيدة شينو (اليابان) (تكلت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين على إحاطتهما وأقدر المدخلات المفيدة الواردة في الرسالة الواردة من ألمانيا والسويد والدانمرك (S/2023/517).

إن موارد الطاقة، بما في ذلك الغاز الطبيعي، أساسية لحياة الناس. وقد كان وضع الطاقة العالمي متوتراً في السنوات الأخيرة. إن تخريب البنية التحتية والمرافق الحيوية هو عمل غير مقبول يمكن أن يكون له تأثير كبير على عدد لا يحصى من الناس. ولذلك، تشعر اليابان بقلق عميق إزاء الحادث المتعلق بخط أنابيب نورد ستريم وإزاء الأضرار والمخاطر المحتملة على البيئة البحرية على المدى الطويل.

ونحن نراقب عن كثب ونتطلع إلى التقدم المحرز في التحقيقات الوطنية الجارية من قبل سلطات ألمانيا والسويد والدانمرك، ونحن

ثالثاً، وقع انفجار خط أنابيب نورد ستريم على خلفية الأزمة الأوكرانية. وقد أجرت الأطراف المعنية تحليلات وتفسيرات متباينة جداً في أعقاب الحادث. وندعو جميع الأطراف إلى عدم تسييس التحقيق، ناهيك عن استخدامه كفرصة للتلاعب السياسي. إن روسيا هي أحد الأطراف الرئيسية المعنية بالانفجار وأي تحقيق موضوعي ومحايد يتطلب التواصل والتعاون مع روسيا. وآمل أن تعترف بذلك البلدان ذات الصلة وأن تتخذ خطوات إيجابية وفقاً له.

وفي الختام، أود أن أكرر دعوة الصين إلى توضيح الحقائق المحيطة بالانفجار في وقت مبكر وتقديم مرتكبيه إلى العدالة في موعد قريب، ودعمها للأمانة العامة لتوفير معلومات أكثر فائدة، ودعوتهما المجلس إلى إبقاء المسألة قيد نظره.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): كما أشار آخرون، هذه هي المرة الثالثة في أقل من شهر التي تدعو فيها روسيا المجلس إلى مناقشة مسألة خط أنابيب نورد ستريم. إن جهود روسيا لمحاولة استخدام المجلس كمنبر لمعلوماتها المضللة هي جهود مدمومة بقدر ما هي مفضوحة. إن إغراق المجلس بعقد جلسات متكررة لن يغير الحقائق على أرض الواقع.

وكما أكدنا مرات عديدة، فإننا لا نتغاضى عن ذلك الهجوم على البنية التحتية الحيوية. وما زلنا نثق بالتحقيقات الجارية والمختصة وذات المصداقية التي تجريها ألمانيا والسويد والدانمرك. وننقدم إلى تلك البلدان بالشكر على التزامها بإجراء تحقيقات دؤوبة ونزيهة في الهجوم، وعلى رسالتها الأخيرة بشأن الموضوع إلى المجلس (S/2023/517). إن مخاوف روسيا التي لا تهدأ ولا أساس لها من الصحة بشأن شفافية ونزاهة تلك التحقيقات تبدو جوفاء مثل تأكيداتنا بأنها لا علاقة لها بمجموعة فاغنر وبأنها لا تخطط لغزو أوكرانيا. وينبغي السماح للبلدان المعنية مباشرة باختتام تحقيقاتها دون ضغوط لا مبرر لها وادعاءات خادعة. ولا يمكن ولا ينبغي السماح لروسيا بالحكم مسبقاً على نتائج تلك التحقيقات أو المساس بها قبل اختتامها.

إن النفاق واضح للعيان. وتدّعي روسيا أنها تحترم السيادة والسلامة الإقليمية بينما تغزو جارتها ذات السيادة وتحاول ضم

لكنه يجعل من الصعب أخذ أي شيء يقوله الروس بشأن هذا الموضوع على أساس قيمته الظاهرية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بما أننا تكلمنا في البداية، سأسمح لنفسني ببعض التعليقات. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أطلب من ممثل الولايات المتحدة أن يوضح شيئاً ما. وإذا كنت أتذكر بشكل صحيح، فقد قال إن الدول المتضررة لديها الحق في المشاركة في هذا التحقيق وينبغي أن تفعل ذلك. فهل هو يعتبر الاتحاد الروسي - الدولة التي يعود إليها في الواقع خط الأنابيب - من بين الدول المتضررة، أم أنه يعتقد أنها لا تشمل سوى الدول الواقعة في المنطقة الساحلية المحيطة بالموقع؟ وآمل أن يكون الاتحاد الروسي مدرجاً بالفعل ضمن الدول المتضررة. وأي شيء آخر سيكون ببساطة غير منطقي. ولذلك، فإننا نثق في دعم ممثل الولايات المتحدة ونعول عليه حتى يتمكن خبراءنا من الانضمام إلى ذلك التحقيق الجاري، ولدينا سبب أكبر بكثير للقيام بذلك الآن.

لدي تعليق آخر. لقد لاحظت أن بيانات اليوم، التي كرسها العديد من زملائنا الغربيين بشكل شبه كامل للآزمة الأوكرانية، قد مكنتنا بوضوح من متابعة العلاقة السببية التي وجهت أولئك الذين ارتكبوا هذه الجرائم وأولئك الذين تستروا عليها ويواصلون القيام بذلك وأثار ذلك. وأشكرهم على ذلك، لأنها وحدها جعلت جلسة اليوم تستحق العناء. وأنا مقتنع بأن هذه مادة ممتازة لإجراء تحقيق روسي ودولي في المستقبل، وأنا واثق من أن محضر جلسة اليوم يستحق تماماً أن يكون أحد وثائقه الرئيسية، على الأقل في المراحل الأولى.

رُفعت الجلسة الساعة 16/15.

واثقون من أنها ستجرى بطريقة عادلة. ونأمل أن تستكمل تحقيقاتها في أقرب وقت ممكن وأن تقدم النتائج إلى مجلس الأمن. وستكون مهمة المجلس معالجة أي مسألة تتعلق بسلام واستقرار المجتمع الدولي، ولكننا لا نريد أن نتكهن بدون معلومات موضوعية. وينبغي للمجلس أن ينتظر انتهاء السلطات الوطنية من أعمالها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

تدين المملكة المتحدة أعمال تخريب البنية التحتية الوطنية الحيوية. ويجب أن نتعامل مع تخريب خط أنابيب نورد ستريم بمنتهى الجدية. إن المجتمع الدولي يساوره القلق حيال ذلك، ويريد إجابات واضحة عما حدث ومن المسؤول. وكما قلنا من قبل، فإن أفضل طريقة للحصول على تلك الإجابات هي دعم التحقيقات النزهاء التي تجريها الدانمرك والسويد وألمانيا واحترام تلك العمليات. ولا نعتقد أن من حسن استخدام وقت مجلس الأمن البدء في الحكم مسبقاً على نتائج التحقيقات، أو إملاء كيفية إجرائها أو تقويضها بأي شكل آخر.

ونرحب بآخر تحديث أرسلته ألمانيا بالنيابة عن الدانمرك والسويد، وبالتزامها بموافاة مجلس الأمن بآخر المستجدات. وتؤكد رسالتها الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/517) تعقيد التحقيقات الجارية وتؤكد أن هذه العملية ستستغرق وقتاً. ونحن واثقون من أنه عندما تنتهي التحقيقات، ستكون نتائجها موثوقة. وينبغي لنا ولزملائنا أعضاء المجلس أن نواصل تقديم دعمنا الكامل للتحقيقات حتى نتتمكن من تحديد المسؤول عن هذه الأعمال. وأخيراً، نرى لزاماً علينا أن نلاحظ موقف روسيا غير المتسق تجاه البنية التحتية المدنية. بينما تدعي روسيا الغضب هنا، فإنها تواصل حملة ممنهجة تستهدف البنية التحتية المدنية في حربها العدوانية على أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل الآلاف من المدنيين في هذه العملية. ولا ينبغي أن يفاجئنا هذا النفاق،